المحاضرة السابعة : مناهج البحث :

يقصد بالمنهج الطريقة التي يعتمدها الباحث من أجل بلوغ الحقيقة ، أو ما يعتبره حقيقة . وهو مكون من عدة عمليات تتكامل مع بعضها بترتيب منطقي لتحقيق هدف واحد هو اكتشاف علاقات أو معلومات جديدة تطور أو تصحح ما توصلت إليه الأبحاث السابقة . ويعني المنهج أيضاً عدة أدوات استقصائية تستعمل في استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية والثانوية ، البشرية منها والمادية ، البيئية والفكرية ، تنظم بشكل مترابط ومنسق لكي تفسر وتشرخ وتحلل ويُعلق عليها .

اولاً : المقترب التاريخي Historical Approach

يقوم هذا المقرب على تتبع الظاهرة السياسية ، ويهدف الى تفسير الاحداث والكشف عن العوامل والمتغيرات التي ادت اليها ، والنتائج التي تمخضت عنها . اذ يعمد إلى التحليل السياسي للأحداث ، فيقوم الباحث بدراسة وتحليل الشواهد والأحداث التاريخية ويعقد بينها مقارنات لإيجاد العلاقات والمسببات ، وبالتالي الوصول إلى تعميمات . وبإيضاح اكثر يرتكز المقترب على دراسة الأحداث السياسية حسب سلسلها التاريخي وحيثما تترتب معرفة الحاضر على تجارب الماضي ، واستخدام هذا المقترب للخروج بمبادئ او قوانين عامة تصبح الأساس في صياغة الفرضيات والنظريات السياسية .

إن من اهم مصادر المقترب التاريخي ، الوثائق ، السجلات ، المذكرات ، كمصادر اساس ، والتراجم والتقارير والكتب والدراسات التاريخية ويقوم الباحث من خلال هذا المقترب بالاستقصاء والتسجيل عما كان ويفسر الوقائع التي حدثت في الماضي ، ثم الحاضر والى حد ما تتنبأ بالمستقبل ، وكان من أوائل مستخدميه (ارسطو) .

و من نقاط ضعف هذا المقترب ، لا يستطيع التوصل إلى حلول منطقية لمشكلات السياسية المعاصرة ، فلكل عصر مشكلاته ، والتاريخ لا يعيد نفسه.

فضلاً عن أن دراسة الظاهرة السياسية تاريخياً ، لا يمكن أن يكون بصورة جامدة (Static) ، بل دينامية متحركة (Dynamic) فالعلاقات بين بلدين لا يمكن دراستها بالرجوع إلى المادة التاريخية فقط ، بل بالتركيز على الظروف والعلاقات الذاتية والموضوعية التي ارتبطت بها ، وحددت مساراتها ، مثل الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية . وظروف البيئة الدولية التي أحاطت بالظاهرة ، سواء كانت ذاتية خاصة بالبلدين او موضوعية (اقليمية او دولية) ، والتي ترتبط بألية عمل النظام السياسي الدولي ومؤسساته التي شكلت البيئة الخارجية بين البلدين وحددت مساراتها واتجاهاتها.

وعلى الرغم من كل ذلك لا يمكن الركون الى هذا المقترب في تحليل الظواهر السياسية المعاصرة لكونه مقترب (وصفي) يسرد الاحداث ولكنه يبقى عاجزاً ، كما يقول (ريمون ارون) عن الوصول الى حقيقة الظاهرة السياسية وهو ما دعاه لربطها بعوامل اخرى نابعة من العلوم الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بحركة التاريخ للوقوف على اسبابها (لماذا حدث ؟ او كيف حدث ؟) كما أن لكل عصر مشكلاته و التاريخ لا يعيد نفسه .

ثانياً : المقترب الوصفي : Descriptive Approach

يرتكز هذا المقترب على وصف الظاهرة قيد الدراسة ، للوصول إلى الاسباب التي ادت اليها ، والعوامل التي تتحكم فيها ، ثم استخلاص النتائج لتعميمها . ويعد من أكثر المقتربات استخداماً من قبل التربويين ، ويستخدم بدرجة اقل عن صعيد الدراسات المقارنة في علم السياسة ، ودراسات الرأي العام ، وفي دراسة حالة (الدولة ، او المؤسسة) ومن اهم خصائصه :

الدراسة المسحية على جمع المعلومات عن موقف او ظاهرة سياسية معينة من عدد كبير نسبياً من الحالات في وقت محدد . إذ يتم جمع المعلومات اما بمسح السكان أو بمسح عينة مختارة منهم ، على أن يكون اختيارها بشكل واقعي وتمثل كل المجتمع . ومن الأمثلة عن هذه الدراسات :

١. **المسح الاجتماعي** : كالذي يجري لدراسة أحوال السجناء ، أو طريقة حياة الأسرة او اوضاع العمال ، أو عن مشاهدة الأطفال للتلفاز وعلاقته بالذكاء والتحصيل الدراسي .....الخ

٢. **المسح التعليمي** : ويجري لغرض مقارنة التحصيل الدراسي في مدارس دولة محددة ، او نظم تربوية لأنظمة سياسية مختلفة ..... إلخ

٣. **مسح الرأي العام** : ويعد هذا المسيح من اهم انماط المقترب الوصفي لدراسة الظاهرة السياسية ، لاسيما فيما يتعلق بآراء الناخبين ، أو موقف الرأي العام من حزب أو برنامج سياسي أو حكومة ما .... الخ . ولما كان من العسير معرفة وجهات نظر كل أفراد المجتمع ، يتم اللجوء الى اختيار عينة ينبغي أن تكون مختارة وممثلة بشكل دقيق لكل فئات المجتمع ، اي لا تكون عينة (متحيزة) لهذا الطرف أو ذاك .

٤. **مسح السوق** : يتضمن محاولة (قياس رد الفعل) للمنتجات الاستهلاكية او تأثير الاعلان التجاري عن العادات الشرائية أو لزياد الترويج لسلعة ما ويتم معرفة ذلك باستخدام الاستبيان أو المقابلات ، ولهذا المسح اهمية لرجال التجارة والصناعة ، الذين يترددون احياناً عن المخاطرة بإنتاج سلع جديدة ، قبل التأكد من تقبل الجمهور لها.

إزاء كل ما تقدم أن المقترب الوصفي كالمقترب التاريخي ليس محبذا في البحث في العلوم السياسية ، على الرغم من استخدامها في العديد من البحوث والدراسات ؛ لإعتمادها على الوصف بشكل رئيسي بدلاً عن التحليل والتنبؤ.

ثالثاً : المقترب القانوني : Legalistic Approach

يعد أحد المقتربات التي يستخدمها الباحثون في العلوم السياسية . فنظام الدولة الدستوري يعده العديد من علماء السياسة مدخلاً اساسياً في دراسة الدولة . فالمجتمع السياسي من وجهة نظرهم لا يعدو أن يكون مجموعة من الحقوق في مقابل مجموعة من الواجبات . ومن خلال استخدامهم لهذا المقترب يحاولون تبيان مدى تأثير العلاقات السياسة على تطبيق القانون وتنفيذه .

رابعاً : المقترب السلوكي : Behaviour Approach

يجرى الاعتماد في هذا المقترب على المناهج الكمية لدراسة سلوك الأفراد والمؤسسات ، من خلال الاستبيانات والمقابلات الشخصية ، وفي البحث عن طبيعة الانتخابات لدراسة الرأي العام والاحزاب و عمليات صنع القرار . فبواسطة هذا المدخل يتم التركيز على سلوك صناع القرار ، والابتعاد عن دراسة الأشكال القانونية للمؤسسات . وجاء هذا المقترب كثمرة للتطورات التي حدثت في علمي النفس والاجتماع ، لاسيما علم النفس الاجتماعي وكذلك التطور في دراسة الاتجاهات والشخصيات والميول ولدوافع لكل الفاعلين في الظواهر السياسية .

خامساً : المقترب المقارن

يعتمد هذا المنهج على (المقارنة) التي عدها الفيلسوف الفرنسي (دي توكيل) : (شيئاً أساسياً للفكر البشري علاوة على أنها جوهر المنهج العلمي) ، وللتمييز بين خصائص أو صفات مشتركة أو مختلفة بين شيئين أو ظاهرتين أو أكثر ، يتم التقصي

عن نقاط التشابه أو الاختلاف بينهما ، والغاية من استخدام هذا المقترب تضحى التمييز بين خصائص أو سمات ظاهرتين سياسيتين أو أكثر.

ولعل من أوائل من اعتمد واستخدام هذا المقترب (ارسطو) في كتابه (السياسة) بعد أن درس (١٥٨) دستوراً لدول المدن ، وقارن وحلل ما يزيد

سادساً : مقترب منهج أتخاذ القرار : Disegin Making Approach

يركز هذا المقترب على ربط حركة الدولة بحركة من يتخذ القرارات فيها ، أي يربط بين سلوك صانع القرار وسلوك الدولة. وبالتالي ينصب الاهتمام على القرار السياسي فيها من جهة ، والمتغيرات المؤثرة في كيفية اتخاذ ذلك القرار من جهة اخرى . وبالتالي فأن الدولة وفقاً لذلك تتجسد من صناع قراراتها . فمن يتولى المناصب الرئيسة في الوحدة السياسية هو الذي يتخذ القرار ، وان حركته السياسية تتأثر بكيفية ادراكه للمواقف من ناحية ، وبالمتغيرات الداخلية والخارجية من ناحية أخرى . ولأجل ذلك يستثمر صانع القرار الفرص التي تتيحها البيئتين الداخلية والخارجية بما يعزز القرار الذي يتخذه تعبيراً عن المصلحة الوطنية لدولته . وقد اولى (مودلسكي) اهتماماً بتجميع متغيرات صنع القرار والتي تندرج تحت مفهومي المصلحة والقوة . كما أن ربط سلوك الدولة بسلوك صناع قرارها ، وتأثر ذلك القرار بالبيئتين الداخلية والدولية ، يندرج وفقاً لنظرية (بارسون) العامة في الفعل ورد الفعل المعتمدة على علم النفس الاجتماعي في تفسير المتغيرات التي تحدد توجهات صناع القرار وتبرر مواقف .

أن أهم ما يؤخذ على هذا المقترب الصعوبات التي تواجه الباحث في الإحاطة بشكل دقيق بالظاهرة السياسية ، فكثرة المتغيرات الداخلية والدولية والطبائع الشخصية لصناع القرار ، ونوعية ادراكهم للمواقف ناهيك عن درجة تأثرهم بوسائل الاتصال ... وجميعها

لا يمكن لأي باحث قياسها من الناحية الكمية ، فضلاً عن صعوبة التوصل إلى قواعد موضوعية تفسير الوضع النفسي لصانع القرار ، وتتنبأ بمواقفه .

وإزاء كل ما تقدم من مقتربات (مداخل) شاع استخدامها بين الباحثين في العلوم السياسية ، هنالك مقتربات اخرى تم اللجوء اليها بدرجة أقل في بحث بعض الظواهر السياسية ، على الرغم من استخدامها بشكل اوسع في تخصصات اخرى في العلوم الاجتماعية (علم النفس ، الأعلام ، الجغرافية ، .....) وحتى في بعض العلوم الصرفة . حيث تم استعارتها في تفسير و تحليل بعض الظواهر السياسية ، وذلك وفقاً لطبيعة بعض تلك الظواهر ، او لشدة ارتباطها بالحقول المشتركة بين العلوم السياسية والعلوم الأخرى ، ولعل من أبرزها : المقترب النفسي – مقترب تحليل المضمون .